المنتدى الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠٢١/٣/١٦ الموافق ٢ شعبان ١٤٤٢هـ العدد ٤٨٢ السنة التاسعة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

الأحزاب الصهيونية وإعادة إحياء «العربي الجيّد»!

صفحة (٢)

حول يسارية «اليسار الصهيوني»: ميرتس نموذجاً

صفحة (٤)

الانتخابات الإسرائيلية: الاستطلاعات تتنبأ بمأزق.

(أ ف ب)

الاستطلاعات تراوح مكانها وإذا لم تحدث مفاجأة ستكون إسرائيل أمام أزمة حكومية أخرى

كتب برهوم جرايسي:

قبل أسبوع من الانتخابات، التي ستجري في ٢٣ آذار الجاري، ما تزال استطلاعات الرأي العام توحي بأزمة أخرى في تشكيل الحكومة، فالائتلاف الفوري لليكود ورئيسه بنيامين نتنياهو، يحظى بـ ٥٨ مقعدا، ومثلها لمجموع القوائم التي تعارض استمرار حكم نتنياهو، بكل ما تحمله من تناقضات. وفي الوسط، ٤ مقاعد مفترضة وليست مؤكدة للقائمة العربية الموحدة، التي على لسان قادتها لا ترفض بالمبدأ دعم حكومة نتنياهو «مقابل مطالب». وقد فجّرت «الموحدة» في نهاية الأسبوع الماضي، مفاجأة، بتراجعها عن توقيع اتفاق فائض أصوات مع القائمة المشتركة، ما من شأنه أن يؤدي إلى احتمال فقدان تمثيل العرب في الكنيست لمقعد إضافي.

وفي معدل الاستطلاعات، فإن الليكود يحصل على ما بين ٢٨ إلى ٢٩ مقعدا، وتحصل قائمة «يمينا» برئاسة نفتالي بينيت على معدل ١١ مقعدا، وقائمتا المتدينين الحريديم، شاس ويهدوت هتوراة على ما بين ١٥ إلى ١٦ مقعدا مجتمعتين، فيما تحصل القائمة الأصغر في هذا المعسكر، «الصهيونية الدينية»، على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد.

وفي المقابل، تحصل قائمة «يوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد، على ما بين ١٨ إلى ٢٠ مقعدا، وقائمة «أمل جديد لإسرائيل»، برئاسة جدعون ساعر، على ما بين ٩ إلى ١١ مقعدا، وقائمة «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان على ٧ مقاعد، وحزب العمل على ما بين ٦ إلى ٧ مقاعد. فيما تحصل القائمة المشتركة وفق الاستطلاعات على ما بين ٨ إلى ٩ مقاعد.

وحسب الاستطلاعات، فإن قوائم ميرتس، و«أزرق أبيض»، والقائمة العربية الموحدة، وحتى في بعض الاستطلاعات «الصهيونية الدينية»، ما تزال تتأرجح عند نسبة الحسم، فإما أن تتمثل كل واحدة منها بـ ٤ مقاعد، أو أن تكون قد حرقت عشرات آلاف الأصوات، ما من شأنه أن يعيد احتساب توزيع المقاعد، لأن الأصوات المطلوبة للمقعد الواحد، يتم احتسابها، كالتالي: في المرحلة الأولى يتم تحديد الأصوات المطلوبة لاجتياز نسبة الحسم، وهي ٣,٢٥٪، من إجمالي الأصوات الصحيحة. وفي المرحلة الثانية، يتم إسقاط الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي لم تجتز نسبة الحسم، ويصبح اعتماد حصة المقعد الواحد، بناء على مجموع الأصوات التي حصلت عليها القوائم التي اجتازت نسبة الحسم، ويتم قسمتها على ١٢٠ مقعدا. وكلما قلّت الأصوات التي دخلت الاحتساب الأخير، هبط بالتالي عدد الأصوات المطلوب لكل مقعد. ثم تأتي مرحلة ثالثة، وهي لتوزيع المقاعد المتبقية، بعد التوزيعة الأولى، للمقاعد المستكملة من حيث عدد الأصوات المطلوبة للمقاعد الأولى، وتسمى مرحلة توزيع الأصوات الفائضة، لكل واحدة من القوائم الفائزة.

وحسب تقديرات لجنة الانتخابات المركزية، الصادرة في الأسبوع الماضي، فإنه بسبب جائحة الكورونا، وتخصيص صناديق اقتراع خاصة بالمصابين أو بمن هم في حجر صحي، فإن نسبة الأصوات التي سيتم الإدلاء بها في الصناديق المخصصة، وليس في الصناديق المحددة لكل واحد من الناخبين، قد تتراوح ما بين ١٠٪ إلى ١١٪، أي حوالي نصف مليون صوت. وهذه الأصوات يتم فرزها بعد الانتهاء من فرز الصناديق العادية، ونقل نتائجها ومحاضرها إلى لجنة الانتخابات المركزية، والمصادقة عليها. ويتم فرز تلك الأصوات في الصناديق الخاصة، في القدس، ويستغرق فرزها لا أقل من يومين. وفي حال نشبت معوّقات، فإن صدور النتائج النهائية قد يتأخر أياما، بسبب بدء عيد الفصح العبري مساء يوم ٢٧ الشهر الجاري، ويستمر أسبوعا، ولكن يجوز العمل فيه من اليوم الثاني وحتى السادس منه. وهذه الأصوات من شأنها أن تقلب نتائج، خاصة وأن الحديث عن سعي نتنياهو لضمان الأغلبية الهشة، ٦١ مقعدا من أصل ١٢٠ مقعدا، لتكون الأغلبية مرتكزا لتوسيع الحكومة لاحقا.

على المستوى العام، ومع تخفيف قيود الإغلاق، بقدر كبير، وبدء عودة الناس إلى أشغالها، هناك انطباع بأن الحياة بدأت تعود إلى طبيعتها، خاصة وأن نسبة الذين تلقوا الوجبة الثانية من التطعيم في إسرائيل، هي الأعلى عالميا، ومن دون منافس، فحتى الآن تلقى حوالي ٤,٢ مليون شخص وجبة التطعيم الثانية، يضاف اليهم أكثر من مليون شخص تلقوا وجبة التطعيم الأولى، وهذا من أصل تعداد سكاني ملزم به جهاز الصحة الإسرائيلي، يتجاوز ٩,٢ مليون نسمة، ٢٨٪ منهم دون سن ١٦ عاما وليسوا ملزمين بالتطعيم، في حين أن مئات الآلاف أيضا ليسوا ملزمين بالتطعيم، لأنهم أصيبوا بالكورونا. بكلمات أخرى، حتى مطلع الأسبوع الجاري فإن حوالي ٨٠٪ من الجمهور الملزم بالتطعيم قد تلقاه، أو أنه دخل المسار بوجبة التطعيم الأولى. وحسب التقديرات، فإن هذه النسبة آخذة بالارتفاع يوميا، ما يخفف من عائق جائحة الكورونا، أمام نسبة ممارسة التصويت في يوم الانتخابات.

ومن مؤشرات عودة الحياة الاقتصادية، كان تقرير دائرة التشغيل الأسبوع الماضي، وقالت فيه إنه منذ قرار فتح الإغلاق، عاد إلى سوق العمل قرابة ١٨٦ ألف شخص، وإن ٨٣٪ منهم هم من كانوا في إجازة ليست مدفوعة الأجر، بمعنى أن غالبيتهم الساحقة جدا عادوا إلى أماكن عملهم. كما أن أكثر من ٤٨٪ من العائدين إلى سوق العمل هم من الشباب من عمر ٣٤ عاما وما دون. وإن ٦٧,٥٪ من العائدين إلى العمل هم من النساء. ورغم رفع القيود وفتح الأسواق ومرافق الاقتصاد، فما زال قرابة ٥٧١ ألف شخص في دائرة البطالة، أو الإجازة ليست مدفوعة الأجر، وهم يشكلون نسبة ١٣,٦٪ من القوة العاملة في البلاد. وأضافت أن ٥٦٪ ممن ما زالوا في دائرة البطالة هم ممن فرضت عليهم إجازة ليست مدفوعة الأجر. ولكن حسب تقديرات وزارة المالية، الصادرة في الأسبوع الماضي، فإنه في حال تم رفع القيود كليا، فإن عدد العاطلين عن العمل سيكون عند نهاية العام الجاري، حوالي ٢٦٠ ألف شخص، الذين سيشكلون نسبة ٦٪ من القوى العاملة.

وبرأي محللين، فإن عودة الحياة الطبيعية ستجعل الناس تهتم بشؤونها الخاصة أكثر، في محاولة لترميم الأضرار التي تكبدتها منذ عام كامل، في منتصف آذار العام الجاري، وحتى الآن. فقد حاول المحلل الاقتصادي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» سيفر بلوتسكر، رسم حالة الشارع الإسرائيلي، من خلال وضعية الحي الذي يعيش فيه. وقال بلوتسكر في مقال له في نهاية الأسبوع الماضي، إن «الحي الذي أعيش فيه هو صورة مصغرة (جزئية) للمجتمع الإسرائيلي. إنه ينتمي إلى جميع الطوائف، ومن جميع الهويات الحزبية، ومن جميع الشرائح الاجتماعية والاقتصادية. على مدار الأسبوعين الماضيين، اكتشفت ذلك، وألمس فيه تغييراً غير متوقع. الجيران في الشارع وفي الحديقة، الذين كانوا قد صرخوا لي قبل شهر: «حسناً، أخبرني، متى ستعود هذه الطفلة إلى المدرسة؟» في الوقت الحاضر فقط التزموا الصمت. إنهم مشغولون بأنفسهم، يعيدون بناء حياتهم الطبيعية، ومترددون في الحديث عن السياسة، وعدم إهانة الحكومة. لست متأكدا كيف سيصوتون. لم يعد يُنظر إلى إدارة الأزمة الاقتصادية وأزمة كورونا كما بدت لهم حتى قبل شهر (على غرار نتائج استطلاعات الرأي) كعامل رئيسي في تفضيل حزب معين في صناديق الاقتراع على هذا النحو».

وتابع بلوتسكر: «مع كل يوم يمر تتدفق فيه الأخبار السارة بكثرة، تتضاءل حدة الغضب تجاه حكومة نتنياهو».

ويرى المحلل السياسي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» ناحوم برنياع أن نتنياهو ما زال يمسك بكل الخيوط، وكتب في نهاية الأسبوع أنه «بالنسبة لنتنياهو، انتخابات ٢٠٢١ هي مثل المكعب الهنغاري: يلتفت إلى جانب، يلتفت إلى الآخر، يدير المكعب ويقلب الجهة الثالثة، ولا يحدث شيء، إذا كانت الألوان تعمل في جهة واحدة، فإنها تبدي شغباً في الجهة المعاكسة. لا يستسلم: يدور المكعب مرة أخرى؛ لا تستطيع الفوز ولا توافق على الخسارة. يقنع نفسه بأن الهدف من اللعبة ليس ترتيب المكعب. الهدف هو الاستمرار في الدوران: مرّة رابعة، ومرّة خامسة، ومرّة سادسة. يتعلم أن يستمتع بها. الفوضى تملأه بالأدرينالين. لقد سافر من حدث إلى آخر».

وتابع برنياع: «يذكرنا المأزق في استطلاعات الرأي بموقف ترامب عشية الانتخابات الأميركية. لكل ناخب موقف صلب منه: أولئك الذين يؤيدونه. والذين عارضوه. وإذا كان هناك تحرك في الاستطلاعات فهو داخل الكتل، من المتدينين المتزمتين الحريديم إلى الكهانيين وبالعكس. ومن ميرتس إلى العمل ويائير لبيد، وبالعكس. ولكن بفارق واحد: في أميركا، كان الناخبون من كلا الجانبين مقتنعين بأن تصويتهم كان مصيريا. انطلقوا لإنقاذ الوطن، كل واحد ووطنه. في إسرائيل، تراجعت توقعات السياسيين بشكل حاد. من المحتمل أن من يقرر هم أولئك الذين لن يصوتوا في الانتخابات».

احتمال فقدان العرب لمقعد إضافي

فوجئ المجتمع العربي، في نهاية الأسبوع الماضي، بتراجع قائمة الحركة الإسلامية، الشق الجنوبي، أو القائمة العربية الموحدة، برئاسة منصور عباس، عن توقيع اتفاق فائض أصوات مع القائمة المشتركة، وكان هذا في الساعات الأخيرة من الموعد الأخير لتوقيع مثل هذا الاتفاق بين الكتل المشاركة في الانتخابات، والغالبية الساحقة من الكتل المرشحة للفوز بتمثيل برلماني وقعت اتفاقيات كهذه.

ومن شأن هذا الرفض أن يُفقد تمثيل العرب في الكنيست مقعدا إضافيا، عدا ما خسروه نتيجة خروج القائمة الموحدة من القائمة المشتركة، ما أدى إلى توتير الساحة السياسية، وبالتالي أدى إلى توقع تراجع نسبة المشاركة في التصويت، من ٦٥٪ في انتخابات قبل عام، إلى ٥٧٪ كحد أقصى وفق نتائج الاستطلاعات.

واتفاق فائض الأصوات هو اتفاق يربط قائمتين، ليكون احتساب المقاعد لهما ككتلة واحدة نظريا، وهذا من أجل تخطي حاجز نظام توزيع المقاعد البرلمانية الفائضة التي لم يستكمل عدد أصواتها المحدد، وهو نظام يفيد الكتل الكبيرة، ويُطلق عليه «قانون بادر عوفر»، نسبة للمبادرين لهذا القانون في مطلع سنوات السبعين. بمعنى أن اتفاق فائض الأصوات بين المشتركة والموحدة كان من شأنه أن يزيد احتمالات إنقاذ مقعد إضافي، من المقاعد التي سيخسرها التمثيل السابق للقائمة المشتركة، وكان ١٥ مقعدا.

وحسب التفاصيل التي نشرت، ولم تنفها القائمة الموحدة، فقد تم الاتفاق على توقيع الاتفاق مساء يوم الخميس، إلا أن ممثل القائمة الموحدة لم يأت لتوقيع الاتفاق، وقُطع الاتصال بين الطرفين. وفي صباح اليوم التالي، قبل ساعات قليلة من الموعد الأخير، وهو ظهر يوم الجمعة، أعلنت الموحدة رفضها توقيع الاتفاق، وأعلنت أنها تشترط على من سيستفيد من الاتفاق، بمعنى نائب إضافي من المشتركة، أن يلتزم بقواعد القائمة الموحدة، وهو شرط لم تعرفه الساحة السياسية في تاريخها.

واتهمت القائمة المشتركة القائمة الموحدة بأن رفضها لتوقيع الاتفاق هو «تصعيد خطير لنهج منصور عباس بالتواطؤ» مع الليكود وبنيامين نتنياهو، بحسب نص البيان.

وتمنح استطلاعات الرأي القائمة المشتركة ما بين ٨ إلى ٩ مقاعد، فيما تدل على أن القائمة الموحدة، تتأرجح عند نسبة الحسم، التي إذا ما اجتازتها فإنها ستتمثل بـ ٤ مقاعد أو أن تخسرها كلها.

كلمة في البداية

الانتخابات الإسرائيلية ومصير شعار «لا لنتنياهو»!

بقلم: أنطوان شلحت

مع الاقتراب من موعد إجراء انتخابات الكنيست الـ٢٤، يوم ٢٣ آذار الحالي، نتملّك أكثر فأكثر دلالات ذهاب إسرائيل إلى أربع جولات انتخابية خلال أقل من عامين، وما دلّت وستدل عليه نتائج هذه الجولات.

ولئن تم، في الجولات الثلاث السابقة، تغليف تلك الدلالات داخل بعض مفاهيم ملتبسة كان من شأنها أن تضبّب العامل الرئيس الواقف وراءها، والذي يُحيل إلى محاولة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو البقاء في سدّة الحكم بما يسعفه في الهروب من محاكمته بشبهة ارتكاب مخالفات فساد، فإنها في هذه الجولة الرابعة غادرت منطقة الالتباس أكثر فأكثر وأمست على نحو أشدّ وضوحاً، وجاءت جائحة كورونا لتؤكد فاعلية العامل المذكور في الحملات الإعلامية المتواترة، بل وحتى في محاولات إنتاج كل المعنى المرتبط بالحياة السياسية والحزبية الإسرائيلية.

وعلى ما يبدو سيظل المشهد العام فيما يتعلق بتركيبة الحكومة الإسرائيلية المقبلة التي سيتم تأليفها وبمن سيقف على رأسها، غائماً إلى حين ظهور النتائج النهائية، وذلك على خلفية ما يشبه حالة التعادل بين معسكر الأحزاب المؤيدة لاستمرار حكم نتنياهو ومعسكر الأحزاب المعارضة لحُكمه والداعية إلى إطاحته، إلى جانب تأرجح عدة قوائم ما بين فوق نسبة الحسم وتحتها، بما من شأنه أن يرجّح كفة أحد المعسكرين. وثمة من يعتقد أن الأحزاب التي لن تنجح في اجتياز نسبة الحسم هي التي تمتلك مفتاح تشكيلة الحكومة التي ستسفر هذه الانتخابات عن تأليفها.

حتى ذلك الوقت سنكتفي بأن نشير إلى أنه بقدر ما إن نتنياهو يحاول جاهداً البقاء في الحكم بقدر ما تتركز حملات الأحزاب المعارضة لبقائه على تسويق شعار «لا لنتنياهو» وتسويغ مبرراته. وليس مبالغة القول إن هذه الحال كانت تنطبق أيضاً على الجولات الانتخابية الثلاث السابقة. بل هي حال شبيهة بما حدث في الانتخابات التي جرت في العام ٢٠١٥. وسبق أن أشرنا في الماضي إلى أنه لم يحدث في تاريخ إسرائيل أن توحدت نُخب أمنية وثقافية وإعلامية وفنية في مسعى منظم وواسع لإفشال رئيس حكومة كما توحدت ضد نتنياهو قبيل انتخابات ٢٠١٥. وبحسب كثير من التحليلات آنذاك، وجهت هذه النخب لائحة طويلة من الاتهامات ضد نتنياهو كان من شأنها أن تضمن نزع الشرعية عن حقه في مواصلة تسلم منصب رئيس الحكومة، بما في ذلك اتهامات أطلقها المئات من الجنرالات المتقاعدين وعدد كبير من القادة السابقين في جهازي «الشاباك» و«الموساد» وتهدف إلى توعية الجمهور الإسرائيلي بمخاطر بقاء نتنياهو في سدة الحكم وتصوير حكمه بأنه ينطوي على «خطر مباشر حيال الأمن القومي الإسرائيلي». ووقف في صلب هذه الاتهامات أن نتنياهو يفتقد مؤهلات قيادية تجعله قادراً على مواجهة التحديات الماثلة أمام إسرائيل وأن كل ما يهمه هو ضمان بقائه في ديوان رئاسة الحكومة. وخلال ذلك جرى تحميله المسؤولية عن الفشل في الحرب على غزة (٢٠١٤) وعجزه عن ردع حركة «حماس» (وهو اتهام وُجّه له أيضاً من جانب شركائه في اليمين وخاصة وزير الخارجية آنذاك أفيغدور ليبرمان). كما اتهم نتنياهو بأنه المسؤول المباشر عن تعاظم المشروع النووي الإيراني، والأنكى من ذلك تمّ تحميله المسؤولية عن الأزمة غير المسبوقة في العلاقات مع الولايات المتحدة، الحليف الاستراتيجي الرئيس لإسرائيل. وفي الوقت عينه عجّت وسائل الإعلام بقصص وروايات حول مظاهر الفساد في منزل نتنياهو وخاصة تلاعب زوجته سارة في الأموال العامة فضلاً عن تدخلها في شؤون الحكم.

وأكدت تحليلات كثيرة في حينه أن نتنياهو تمكن من الفوز في انتخابات ٢٠١٥ لأن المجتمع الإسرائيلي يميني في معظمه، وهذا جعل قطاعات واسعة منه تتقبل الخط الدعائي الذي عكف عليه وشدّد فيه على أن شعار «إلا نتنياهو» يهدف إلى تتويج «حكومة يسارية». من ناحية أخرى ظهر أنه على الرغم من أن جميع الاستطلاعات التي أجريت قبل تلك الانتخابات منحت تحالف «المعسكر الصهيوني» بين حزب العمل وحزب «الحركة» المنحل برئاسة تسيبي ليفني تفوّقاً على الليكود، فإنها في الوقت ذاته بيّنت أن أغلبية الجمهور الإسرائيلي تعتقد أن نتنياهو ما يزال الشخص الأكثر مناسباً لرئاسة الحكومة.

إن مثل هذا الاعتقاد الأخير يتكرّر في الفترة القليلة الفائتة من طرف أغلبية الجمهور الإسرائيلي ونحن على أعتاب الانتخابات القريبة المقبلة، مع فارق إضافي هو احتمال أن يكون التفوّق فيها، بخلاف ما كان في انتخابات ٢٠١٥، من نصيب أحزاب ليست أقل يمينية من نتنياهو إن لم تكن أكثر حتى. وفي مجرّد هذا ما يُظهر التحوّلات في المواقف التي خضع ويخضع لها المجتمع الإسرائيلي مع كل جولة انتخاب جديدة.

نتنياهو في زيارة انتخابية لبيت شعر قرب مدينة رهط.

الأحزاب الصهيونية وإعادة إحياء «العربي الجيّد»!

كتب عصمت منصور:

للوهلة الأولى، قد تبدو الحملة الانتخابية المركزة التي يوجهها بنيامين نتنياهو ومن بعده بقية أحزاب اليمين واليسار الإسرائيلية على حد سواء، للمجتمع العربي في الداخل، ساذجة وعديمة الجدوى من حيث مردودها الانتخابي وحجم الأصوات الذي يمكن أن تعود به على هذه الأحزاب، إلا أنها في جوهرها، وإلى جانب المكاسب الانتخابية الحسابية والآنية، تعكس توجها مختلفا، ووعيا متزايدا بالدور والمنحى الآخذ في الاستقلال والندية الذي ينحو إليه المجتمع العربي، والذي بلغ ذروته في الحملة الانتخابية السابقة وقدرة القائمة المشتركة على «كنس» الأحزاب الصهيونية من صندوق الاقتراع في المجتمع العربي من جهة، ورفع نسبة التصويت لصالح القائمة المشتركة، وتمليكها قوة سياسية غير مسبوقة داخل الكنيست جعلتها القوة الثالثة من حيث الحجم، وهو ما جعلها تشكل حجر عثرة أساسيا، ورقما صعبا، أمام مساعي نتنياهو للعودة إلى الحكم، وتشكيل حكومة تنقذ حكم اليمين وتبعد عنه شبح السجن.

«الاحتضان» اللافت للمجتمع العربي، والسعي المحموم من قبل الأحزاب الصهيونية للتسابق على الصوت العربي، والذي أطلق شرارته الأولى رئيس الحكومة نتنياهو مبكرا وخلال الأسبوع الأول بعد حل الكنيست، لم يكن وليد اللحظة ولا نشأ في الفراغ، بل تضافرت عوامل عدة داخلية وخارجية هيأت له وجعلته ممكنا، أو على الأقل مهمة جديرة بأن تنجز من قبل نتنياهو وأحزاب اليمين الإسرائيلية.

«العربي الجيد»

تساءل نتنياهو بدهاء أثناء زيارته لأم الفحم، والتي أشرف فيها على حملة التطعيم ضد كورونا للمواطن رقم مليون، والذي كان (بالصدفة البحتة) عربيا، وبالصدفة أيضا كان ذا ماض جنائي، وممن أمضوا فترة طويلة في السجن: «لماذا لا يحتضن العربي (الفلسطيني) في الداخل المواطن الإسرائيلي كما يفعل ذلك العربي في دبي؟».

تساؤل نتنياهو ينطوي على الإجابة والمغزى في الوقت ذاته، حيث أن توقيع اتفاق التطبيع الذي قاده شخصيا مع الإمارات، وثلاث دول عربية أخرى، فتح شهيته على إعادة إحياء مفهوم «العربي الجيد» الذي يقبل بإسرائيل كما هي، بل وينبهر بها، ويتخلى عن تحفظاته تجاه سياساتها العنصرية وطبيعتها اليهودية واحتلالها للأراضي الفلسطينية وقوانينها التفضيلية لليهود، مقابل مكاسب ومنافع فردية.

لا يستوعب عقل نتنياهو اللاهث خلف السلطة، والمشبع بالنظرة الاستعلائية للعربي، أن العرب يمكن أن يستمروا في شق طريق مستقل ونديّ أمام الإغراءات التي يقدمها لهم وتقدمها لهم دولته، وأنه يمكنه من خلال دعاية انتخابية مركزة ومكثفة، ووعود مكررة لا ينوي للحظة تنفيذها، أو من خلال بث صوره الكاريكاتورية وهو يشرب القهوة في بيت شعر بدوي قرب راهط، وأخذ بعض صور (السلفي) مع المواطنات والمواطنين العرب، أو عبر اجتماعات (زووم) مع رؤساء سلطات محلية عرب ممن يحسبون أنفسهم على الليكود، أن يخرج من تحت كم قميصه السحري، العربي «الجيد» الذي يبحث عن المتعة، وأقصى طموح لديه أن يستثمر، أو أن يسافر للسياحة في البلدان العربية التي «فتحها» نتنياهو أمامه، عربي يقبل بالمرتبة الثانية أو الثالثة في دولة اليهود صاحبة قانون القومية، ولا يجد أي رابط يربطه بما يحدث مع أشقائه خلف الخط الأخضر.

وعلى الرغم من أن نتنياهو محترف في الحملات الانتخابية، واستطاع خلال أربع جولات انتخابية أن يحافظ على تفوقه وقدرته على التحكم بجدول أعمال الانتخابات السياسي والإعلامي من دون منافس، وكونه وفق ما وصفه به مستشاره السابق يوسي ليفي في إحدى مقابلاته مع صحيفة «معاريف»، «لا يعرف الخطوط الحمر، أو الحواجز، ومستعد لفعل أي شيء من أجل الفوز» إلا أن قدرته على قطع هذا الشوط والتجرؤ على الذهاب بهذه الثقة إلى المجتمع العربي، تحاول الاستفادة من اتفاقات التطبيع التي يؤكد توقيعها بمعزل عن حل القضية الفلسطينية، ومن شقّ القائمة المشتركة على خلفية النقاش حول ضرورة انتهاج خطاب متوازن حيال كل الأحزاب الصهيونية والدعوة لعدم اتخاذ موقف مسبق ضد نتنياهو، وإعفائه من وزر الحالة التي وصلت اليها القضية الفلسطينية، أو الجماهير العربية في الداخل والتي تغرق في موجة عنف منظم ودموي، وإعطائه فرصة أسوة ببقية أحزاب اليسار و«استغلاله» أو الموافقة على مبدأ الاستغلال المتبادل، وهو ما خلق الأرضية الخصبة أمام نتنياهو والأحزاب الصهيونية لاختراق المجتمع العربي.

اكتشاف الصوت العربي

عندما وصف نتنياهو العرب بأنهم «يهرعون» إلى صناديق الاقتراع، وحاول نزع الشرعية عن صوتهم الانتخابي، اكتشف أن تكتيكه قاد إلى نتائج عكسية وأن دعوته تلك وحالة العداء والتشكيك بشرعيتهم أدت إلى مضاعفة قوتهم وتوحيدهم، وشكلت مادة جيدة لدى قادة الجمهور العربي من أجل تحشيد الناخبين وجذبهم إلى التصويت لهم بكثافة، واستثارة مشاعرهم نحو الوحدة وتحدي محاولات تهميشهم وإلقاء أصواتهم في سلة المهملات.

اكتشاف نتنياهو لفشل تكتيكه، جعله «يكتشف بشكل أوضح إلى أي درجة العربي جيد»، وفق الكاتب إيتاي لندسبورغ نابو والذي اعتبر أن أزمة كورونا والحالة الاقتصادية الرثة لدى الفلسطينيين في الداخل طورت مشاعر «الحب» من قبل الليكود تجاه العرب.

مشاعر «الحب» هذه وصفتها صحيفة «معاريف» بأنها السبب وراء إطلاق الليكود «لأكبر حملة غزل في الوسط العربي» والتي ترمي إلى حصد مقعدين على الأقل على حساب أحزاب اليسار «التي تتقن الشعارات» لصالح نتنياهو الذي «يأتي وبيده حقائق مثبته في اللقاحات واتفاقيات السلام وخطط مواجهة الجريمة المنظمة».

لا يريد نتنياهو أن يشكل حكومة تستند إلى الصوت العربي، بل الوصول إلى القوة الكامنة لدى الناخب العربي، والذي تشير الاستطلاعات التي أجراها يوسف مقلدة ونشرتها القناة ١٣ إلى أن هناك ما بين ١,٦ إلى ٢,١ بالمئة من الجمهور العربي يمكن أن يصوت لليكود. القناة قالت إن النائب منصور عباس فتح الباب أمام الليكود ونتنياهو في الوسط العربي، سواء في خطابه الذي يتناغم مع طرح الأحزاب الصهيونية في كون الصوت العربي لا يساوي أي وزن سياسي من موقع المعارضة والمتفرج لعدم انخراطه في اللعبة السياسية، أو بشقه للقائمة المشتركة ودخوله للانتخابات في قائمة مستقلة.

هذه القوة الانتخابية الكامنة في الوسط العربي، والتي استطاع نتنياهو بغريزته السياسية تمييزها، وخلق الأرضية الصالحة لاستثمارها والانقضاض عليها، أعطت ما يشبه الضوء الأخضر لبقية الأحزاب الصهيونية لتجريب حظها وأخذ فرصتها، فبعد نتنياهو جاء جدعون ساعر، منافسه من اليمين والمنشق عن حزبه، الذي وضع نصب عينيه التكفل بمهمة إسقاطه، وأجرى جولة في المجتمع العربي واجتمع برؤساء سلطات محلية، ليتبعه حزب «يمينا» الذي يرأسه نفتالي بينيت والذي ذهب أبعد من ذلك، واقام مركزا انتخابيا خاصا به في البلدات العربية، وبذلك التم شمل الأحزاب الصهيونية كافة في المجتمع العربي الذي يعاد اكتشافه من جديد.

نجاح أم فشل؟

بغض النظر عن حجم الأصوات التي سيجنيها نتنياهو وبقية الأحزاب الصهيونية من المجتمع العربي، وإن كان سيستطيع تحقيق الهدف الذي حدده بالحصول على مقعدين لليكود يضمنان له الحكم من أصوات العرب، فإن ما حدث حتى الآن هو إضعاف القائمة المشتركة من خلال شقها، ما سينعكس حتما على نسبة التصويت والإقبال على صناديق الاقتراع.

والقائمة المشتركة التي فشلت في الحفاظ على قوتها وتماسكها، وصون القيمة الأساسية التي جعلت الجمهور العربي يلتف حولها وهي وحدتها (بسبب انشقاق القائمة العربية الموحدة)، ستضطر إلى استنزاف جهدها ودعايتها من أجل رفع نسبة التصويت، وأن يكون هذا التصويت لها هي وليس للأحزاب الصهيونية، وهي قفزة كبيرة إلى الخلف مقارنة بالجولة السابقة من الانتخابات، وبمثابة نجاح أولي لنتنياهو.

كما أن نجاح المشتركة في المهمة الأولى برفع نسبة التصويت لن يضمن لها أن تعود إلى قوتها السابقة، وفي حال فوز القائمتين (في أحسن الأحوال) لن يعطيها ذات القوة في التأثير على تشكيلة الحكومة، أو أن تكون قوة ثالثة مانعة على ضوء خطاب منصور عباس وتوجهاته، وحالة الغزل بينه وبين نتنياهو، وهو أمر تروج له أحزاب اليمين، وتترجمه على شكل خطاب يبث شعور اللا جدوى من التصويت لقائمة (تجلس على مقعد الاحتياط) وضرورة الاستثمار انتخابيا في احزاب منخرطة في اللعبة وقادرة على تقديم «إنجازات» أكبر على المستوى الحياتي.

لا أحد يضمن أن لا يكون لهذه الأجواء والاحتضان تأثير على مزاج الناخب العربي، والحافز لديه للتصويت لقائمة عربية فقط، أو أن يخرج إلى التصويت، أو أن لا يصوت لأحزاب صهيونية، وهذا هو جوهر ما أراده نتنياهو من خلال حملته المتواصلة والتي ستتكثف حتى يوم الانتخابات، خاصة وأن السباق على الأصوات في الوسط اليهودي شبه محسوم، ولا يشكل حلا لمعضلة حالة التساوي بين المعسكرين.

النجاح أعلاه قد يترجم انتخابيا بفوز نتنياهو، أو قدرة معسكر «لا نتنياهو» على تشكيل حكومة، إلا أنه لا يضمن إعادة خلق عربي «جيد» مع أنه أحدث تصدعا في قوة ووحدة خطاب الحقوق الجماعية غير المشروطة وحالة الندية، التي تتنامى في المجتمع العربي لدى الأقلية الأصلية من الفلسطينيين، سواء من يشاركون أو لا يشاركون في الانتخابات للكنيست، كما أنه حرف النقاش من كونه موجها تجاه جهة معادية واحدة هي المؤسسة الحاكمة بكافة تلاوينها، إلى كونه جدلا داخليا منقسما على ذاته بين نهجين وتيارين، وهو ما جرى التعبير عنه مثلا على خلفية زيارة نتنياهو لتجمع بدوي قرب راهط والتقاط صور له وهو يحتسي القهوة العربية ويصبها لمضيفيه، والتي اعتبرها أنصار تيار القائمة الموحدة إنجازا صافيا لهذا النهج تحقق خلال سبعين يوما بـ«إجبار نتنياهو على صب القهوة للعرب، بينما طرح الغير أجبر العرب على صب القهوة لنتنياهو»، وتحول هذه الصفحة إلى واحدة من حلبات السجال بين التيارين وانتقال هذا الجدل إلى الشارع وقيام البعض بطرد النائب عباس من مظاهرة أم الفحم، وهذه المظاهرة وما تبعها من مظاهرات أخرى يمكن اعتبارها واحدة من مؤشرات الوعي العميق والفطري بخطورة التوجه اليميني وعدم المراهنة على الوعود الانتخابية وإحدى علامات فشل نتنياهو.

صحيفة «هآرتس» شككت مبكرا ومن خلال تحليل لجاكي خوري في ٤-١-٢٠٢١ في قدرة نتنياهو على كسب الصوت العربي، أو أن ينجح في إزالة الشكوك العميقة تجاهه وتجاه المؤسسة حتى في ظل الحالة الداخلية التي تعيشها والتطبيع مع دول عربية.

وخلاصة القول، إن متابعة الحملات الانتخابية للأحزاب الصهيونية وتسابقها على الصوت العربي، وإن كانت تظهر على أنها تسابق انتخابي، إلا أنها في جوهرها عبارة عن محاولة لإعادة ترويض الفلسطيني العربي، ولجم حالة الندية التي يبديها والقوة السياسية التي يراكمها والشعارات الوطنية ومركبات الهوية التي يعبر عنها، من خلال إضعاف القائمة المشتركة، واختراق صندوق الانتخاب العربي ودعم خطاب مطلبي قادر على تحقيق مكسب آني انتخابي. وهو ما يعني أن هذه المعركة الانتخابية قد تكون واحدة من علامات الطريق والمؤشرات على شكل وطبيعة العلاقة المستقبلية بين فلسطينيي الداخل، والمؤسسة الحاكمة المتجهة أكثر وأكثر نحو اليمين ونحو حصر وجودهم وحقوقهم وسقف خطابهم في الشأن اليومي والمعيشي الفردي.

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

حوار مع الخبير وليد حدّاد

حول تطوّر الجريمة المنظمّة في إسرائيل وقراءة في انتقالها إلى المجتمع العربيّ!

كتب محمد قعدان:

في هذا الحوار مع الدكتور وليد حدّاد، الخبير في مجالِ الإدارة العامة والمتخصص في بحثِ سياسة مكافحة الجريمة والمخدرات داخل الخطّ الأخضر، أودّ معالجةِ موضوعين أساسيين: الأوّل، تطوّر الجريمة المنظمّة في المجتمع العربيّ والتطرّق إلى مجالات عملها وطُرقها. والثاني، كيف نفهم انتقال الجريمة المنظمّة من المجموعةِ اليهوديّة وماذا حصلَ في تلكَ الفترة تحديداً، وكيف تكوّنت ثنائيّة سلاح جنائيّ وسلاح أمنيّ، فيما يتعلق بتعاطي الشرطة وأجهزة الدولة مع انتشار السلاح والجريمة المنظمّة في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. وأخيراً، سنتحدّث عن إمكانيّات الخروج أو محاربة الجريمة المتعارف عليها.

(*) سؤال: عرّف لنا الجريمة المنظمّة في السياق الاسرائيليّ، وما هي خصائصها؟

- جميع منظمّات الإجرام عالمياً تُلائم نفسها للشروط والظروف المحيطة به. على سبيل المثال، الجريمة المنظمّة في الولايات المتحدّة تختلفُ عمّا يُقابلها في إسرائيل. كلّ فعل إجراميّ منظمّ يلائم نفسه للقوانين في الدولة، ليتمكّن من الالتفاف عليها، في مسألة «تبييض الأموال» تحتاج الجريمة المنظمّة للالتفاف على القوانين بشكلٍ مختلف وفقاً لكلّ دولة بسبب اختلاف القوانين بينَ الواحدة والأخرى.

عندما نقول «جريمة منظمّة» فهي منظومة معيّنة، تختلفُ عن فعل إجراميّ أو عنف فرديّ، هي منظمّة لها رأس ونائب رئيس، لها أذرع وأجهزة؛ ذراع أمنيّ وذراع استخباراتيّ وذراع تنفيذيّ وذراع ماليّ، وأهمّ ذراع في التنظيم هو الذراع الماليّ، باعتبار هذهِ المهمّة مشابهة لـ «وزارة الماليّة»، ولن تستطيع الجريمة المنظمّة الاستمرار من دون الذراع الماليّ تحديداً، هي دائماً تحتاج من يجنّد لها أموالا، من يعمل على تبييض الأموال، لدفعِ المعاشات، وما إلى ذلك. في إسرائيل تاريخياً لم تكن هناك جريمة منظمّة وفي أواخر السبعينيّات ظهرت لجنة تحقيق تحت اسم «شمغار»، وأقرّت أنه لا يوجد جريمة منظمّة وقامت بعديدٍ من التحقيقات وبحثت، وأيضاً في الثمانينيّات، وحتى أذكر أنه صدر كتاب بعنوان «هل يوجد جريمة منظمّة في إسرائيل؟» بسبب وجود حالات إجراميّة؛ تجّار مخدرات، وإطلاق نار وما إلى ذلك بشكلٍ كبير ولكن لم يكونوا على قدر من المعلومات لإثبات أنها جريمة منظمّة، وترتيب هرميّ، فهي ليست جريمة منظمّة. ومن المهمّ التنويه أن إسرائيل لم تكن تشدّد بالنسبة لقوانين تبييض الأموال. مثلا في حالَ كنت يهوديّا تمتلك ١٠ ملايين دولار وجئت إلى إسرائيل، لن تسألكَ الدولة «من أين لكَ بهذهِ الأموال؟»، وبالتالي حينما انهار الاتحادّ السوفييتي، قدمَ العديد من الأوليغاركيين (الذين جمعوا أموالا من سوابق إجراميّة سواء تبييض أموال وغير ذلك)، إلى إسرائيل بسبب عدم تشديدها من هذهِ الناحية، بينما كندا على سبيل المثال لم تسمح لهم بدخولِ أراضيها من دونَ كشف هذهِ الأموال. ومنهم من قام بشراء بنايات وفنادق وفرق كرة قدم، دونَ أي مساءلة حتى، وأذكر أن قادة الجريمة المنظمّة اجتمعوا حينها داخل فندق في إيلات لتقسيم مناطق النفوذ [عالمياً]، هكذا: أنتَ مسؤول عن تجارة الكافيار في البحر الميّت ومحيطه، وأنتَ ستكون مسؤولا عن تجارة الماس في أفريقيا، وآخر مسؤول عن تجارة مخدّرات في أميركا، وقاموا بتقسيم الأدوار أمام أعين الشرطة والاستخبارات، ولم تتحرّك ولم تقم بفعلِ شيء، بسبب اتفاقيّة غير مكتوبة، وهي أنه طالما لا توجد جرائم [قتل] في إسرائيل، إذن «استمرّوا في ارتكاب الجريمة بحريّة».

(*) سؤال: هل هذه المجريات والأحداث التي ذكرتها هي على أثر قدوم الأوليغاركيين الروس لإسرائيل في التسعينيات؟

- نعم، في بدايةِ التسعينيّات بدأت الأوضاع الاقتصاديّة تتحسّن في إسرائيل، ودخلَ إليها أعضاء ورؤساء منظمّات إجراميّة. بدأنا نُلاحظ أن المجال الأول للجريمةِ المنظمّة في إسرائيل، بشكلٍ هرميّ، «الكازينوهات»، من خلال تنسيق رحلات من إسرائيل إلى رومانيا وهنغاريا وتشيكيا وسلوفاكيا للمقامرة.

المسؤول عن هذهِ الرحلات، يحزقيل أسلن، امتلكَ شبكة مطاعم تحت اسم «شيبودي هتكفا» (مشاوي الأمل)، وبدورهِ مُحتكر جميع ما يتعلّق في المقامرة عندَ الإسرائيليين، نظّم رحلاتٍ مدفوعة دوريّة إلى بلاد الاتحادّ السوفييتي من أجل المقامرة، يتخلّل ذلك الذهاب والإياب في الطائرة والطعام والفندق، بشرطِ أن تذهب للمقامرة، ويدرّ هذا المجال على صاحبهِ أرباحاً هائلة تصل إلى الملايين. أنتَ تملك شبكة مطاعم قانونيّة، وأيضاً تحتكر مجال المقامرة عند الاسرائيليين لممارستها خارج البلاد، وعلى أثر ذلك، بدأت جريمة منظمّة بالتشكّل في إسرائيل، تحديداً في تلكَ الفترة.

(*) سؤال: الشرطة والأجهزة الأمنيّة هل غضّت البصر عن الجريمة المنظمّة في تلكَ الفترة؟

- نعم، وأضف إلى ذلك أن سنّ قانون تبييض الأموال في العام ٢٠٠٤ كان بهدفٍ أمنيّ، لمنعِ تبييض الأموال من داخل الخطّ الأخضر إلى الضفّة والعكس، إبان الانتفاضة الثانية. وأيضاً منظمّات الإجرام عانت بسببِ هذا القانون، إلا أن هدفه لم يكن متعلّقا بالجريمة المنظمّة. بالمقابل، المقامرة مستمرّة، وفي هذا السياق حاول المُجرم زئيف روزنشتاين، أن يدخل إلى هذا المجال، أي تنسيق «حركة المقامرة من إسرائيل إلى الخارج»، علماً أن الربح من وراء هذا المجال هائل، بسبب أن العملة مقابل كلّ فرد. وبالتالي، بدأ صراع بينَ الاثنين روزنشتاين من جهةٍ، وأسلن من جهةٍ أخرى، وقامَ روزنشتاين بالقضاءِ على الأخير وعائلتهِ، وسيطرَ على المجالِ بأكملهِ وشكّل تنظيما؛ برئيس ونائب رئيس وهكذا. والدولة كانت تعلم ولم تستطع فعل شيء، ودخلت منظمّات جديدة، مثل عائلة «أبوتبول» وأيضاً عائلة «أبرجيل» التي دخلت في مجال الكازينوهات في براغ وقُتل أبوهم.

(*) سؤال: هُنا نتحدث عما قبل العام ٢٠٠٣؟

- نعم بالضبط، هذهِ العائلات والمنظمّات الإجراميّة جميعها بدأت تولد قبل العام ٢٠٠٣، في فترةِ التسعينيّات تحديداً. وسنصل إلى العام ٢٠٠٣، حينما برزت جميع هذهِ العائلات، وغيرها، وعملت في عدّة مجالات وبرزَ مجال الحماية مقابل دفع الإتاوة، «Protection». ثمّ خلال وجود هذهِ العائلات والصراعات بينها، حاولت بعض الجهات اغتيال زئيف روزنشتاين في العام ٢٠٠٣، من خلال تفجير الصرّاف الذي دخلَ إليهِ من أجل تبديل عملة، لم يُصب روزنشتاين ولكن أصيب عشرات الأبرياء، وقُتل ثلاثة أشخاص، وعلى أثر هذهِ الحادثة، قرّرت الدولة التدّخل وقامت بتسميتهِ «التفجير الإرهابيّ الجنائيّ الأوّل». دولة إسرائيل لا تستطيع تحمل مثل هذهِ التفجيرات في داخل تل أبيب ومدن يهوديّة اسرائيليّة، وخصوصاً أنها ليست متعلقة بالأمن. وكان بنيامين نتنياهو في وزارة الماليّة، وأريئيل شارون في رئاسة الحكومة، واتخذا قراراً بمحاربةِ الجريمة المنظمّة، وبالفعل استطاعا القضاء عليها. وأقول لكَ إن طلاباً من جميع أنحاء العالم يأتون إلى إسرائيل لتعلّم طرق وسُبل مكافحة الجريمة المنظمّة. وإسرائيل تتباهى أمام العالم بذلك. وأحد التكتيكات التي تستخدمها إسرائيل هي محاكمة المُجرمين وفقاً للعقاب الأكبر، مثلاً في حال ارتكب روزنشتاين جريمة في الولايات المتحدّة وعقابها هناك ١٥ عاماً، وارتكب في إسرائيل جريمة عقابها ٥ أعوام، فالحُكم عليهِ سيكون ١٥ عاماً. من المهمّ الإشارة إلى أن الدولة استخدمت جميع التقنيّات لمحاربةِ الجريمة المنظمّة، فهي تمتلك عدّة أجهزة أمنيّة منها الشرطة وجهاز الاستخبارات «الشاباك» وأيضاً «الموساد» و شعبة «أمان» التابعة للجيش، بالتالي تمكّنت من خلال تقنيّات تابعة لأجهزة أمنيّة بالإضافة إلى الشرطة، من محاربة الجريمة، وبدورها استخدمت «طائرات صغيرة» للتجسّس على أعلى هرم الجريمة المنظمّة، وهي ذاتها تستخدمها على سبيل المثال في إيران وفي حال احتاجت لاستخدامها لمكافحةِ الجريمة تستخدمها. أما بالنسبةِ للمجتمع العربيّ فالعكس هو الصحيح.

وبخصوص المجتمع العربي لا بد من القول إنه في أعقاب الفراغ الناتج عن تفكيك المنظمّات الإجراميّة في الوسط اليهوديّ، برزت العصابات العربيّة، والتي اعتبرت مقاولاً «درجة ثانية» في السابق عندَ نظيرتها اليهوديّة، ولكن مع انهيار الأخيرة تقدّمت في الدرجة، علماً أن هذهِ المنظمّات لديها مراتب ودرجات وهكذا.

من جهةِ الدولة، هي لاحظت المُجريات في بدايةِ الألفيّة بعدما انهارت العصابات اليهوديّة، ولم تتحرّك، وهي معنيّة فقط بمحاربةِ الجريمة في مركز البلاد لدى الوسط اليهوديّ، وليست معنيّة في محاربة الجريمة المنظمّة في المجتمع العربيّ. وفي موضوع السلاح خلقت تمييزاً بينَ «سلاح جنائيّ» و «سلاح أمنيّ»، وتاريخياً من منظورِ إسرائيل العربيّ محظور عليهِ السلاح، في حال نظرنا قبل أربعين سنة سنلاحظ أن العربيّ لم يجرؤ على حملِ السلاح لأي هدف، مدركاً أن الدولة في كلّ الأحوال ستُلاحقه. مخدّرات ممكن، وسرقات ممكن، أما السلاح فمحظور على نحو مطلق. ولكن حينما بدأت الدولة تغضّ النظر عمّا تراه «سلاحا جنائيّا»، فإن المُجرمين أدركوا هذا الفصل وقاموا بتطبيقهِ، بمعنى الدولة أطلقت الحريّة لهم في هذا المعنى. المجرمون يعلمون أن تنفيذ جرائم في الوسط اليهوديّ هو بمثابة «خطّ أحمر» أمامهم. على سبيل المثال، أنت عربيّ من شفاعمرو أو أية بلدة عربيّة لديكَ خلاف وهدف للقتلِ، تنتظرهُ حتى يتواجد في بلدةٍ عربيّة لتنفيذِ المهمّة، ولا تقوم بالفعلة في العفولة أو نتانيا. بالتالي رؤساء العصابات والمنظمّات لا يرتكبون جرائم في الوسط اليهوديّ، وفي حال ارتكبت يعتبرونها «خطأ»، ويعرفون «الخطّ الأحمر».

كذلك حدث مثلاً أن دبّ خلاف بينَ أفراد عرب داخل مدينة نوف هجليل (نتسيرت عيليت سابقا)، ومنعاً لإطلاق رصاص تواجدت قيادات الشرطة بأكملها تحت بند منع «تعريض حياة الناس للخطر» الذي يسجن فيه ما يُقارب الـ ٢٠ عاماً. والدولة في هذهِ الحادثة قامت بالعملِ بقوّة كبيرة. وهذهِ الحادثة تعلمنا متى الدولة تأخذ الأمور بجديّة.

قبلَ هذه المقابلة معك، تواجدت في مقابلة أخرى تحدّث فيها أيضاً ضابط شرطة لافتاً إلى أن «المجتمع العربيّ لا يتعاون»، فقلتُ له مباشرةً «هذا كلام فارغ، حينما يُقتل يهوديّ لا تنتظرون من أحد أن يتعاون، وحينما يُقتل يهودي هل تسألون الجيران؟ في حال بدأتم بتشغيل التقنيّات بحوزتكم ستعلمون ماذا يحدث».

(*) سؤال: كيف من الممكن محاربة الجريمة المنظمّة في المجتمع العربيّ، مع التشديد على أن شكلها الاجتماعيّ هو عائليّ، فهل من الممكن أن يكون ذلكَ عائقاً؟

- أولاً علينا أن نذكر أن المنظمّات الإجراميّة في الوسط اليهوديّ هي أيضاً عائلات وأقارب، وما إلى ذلك، ولم تكن عائقاً. ثانياً حينما تُحارب جريمة منظمّة عليكَ بدايةً تجفيف المنابع الاقتصاديّة، بالتالي تقوم بهدمها من الأساس، بحيث لن تستطيع دفع معاشات لأحد، وعندها المنظمّة تنهار. أذكر مثال «تنظيم روزنشتاين»، الذي كان يضم ما يقارب الـ ٣٠٠ شخص، ولم يقوموا بسجنهم جميعاً، وفقط قاموا باعتقال عدّة أشخاص، والمنظمّة وقعت ودمرت.

(*) سؤال: من ناحية انتشار السلاح في المجتمع العربيّ، هل توجد مصلحة ماديّة للدولة في هذا الانتشار. أقصد هل هي تجارة مربحة أو تدرّ أرباحاً، مع العلم أن إسرائيل متصدّرة في صناعة وبيعِ السلاح عالمياً؟

- من هذهِ الناحية يوجد جانبان: الأول، إسرائيل وبيعها السلاح علناً لجميع مناطق العالم، في أفريقيا وأميركا اللاتينيّة والهند، التي تحدث فيها اضطرابات وخلافات، والطلب عليهِ مرتفع جداً، وليست بحاجة لبيع المجتمع العربي. بالمقابل الجانب الثاني الذي يهمّ موضوعنا، تواجد ضبّاط سابقين قاموا ببيعِ السلاح إلى المجتمع العربيّ، والدولة قامت بغضّ البصر، لكي تضمن وجود أقليّة مهمّشة مضطهدة بالطبع. هي ليست معنيّة أن يخرج من مجتمعنا ١٠٠ كاتب وباحث سنوياً، بالمقابل إذا ما خرج ١٠٠ مُجرم وقاتل، لا توجد لديها مُشكلة.

في قضيّة انتشار وتجارة السلاح في المجتمع العربيّ والذي وصل إلى ٥٠٠ ألف قطعة سلاح، أعتقد أن الدولة بدأت تدرك راهناً أن خطر ذلك يقترب من الوسط اليهوديّ، وهو لا يشكل خطراً على المجتمع العربيّ فقط، ونلاحظ تحركّات غير موجودة قبل عام، ويشمل ذلك جهات من اليمين. على سبيل المثال «معهد الاستراتيجيا الصهيونيّة»، وهو معهد يمينيّ، نشر في شهر حزيران توصيات متعلقة بخطر السلاح وأثره المقبل على المجتمع اليهوديّ، ووضعها على طاولة مكتب رئيس الحكومة.

دعاية انتخابية في الناصرة: نتنياهو يستهدف الصوت العربي، وملصقات تصنّفه كمشكلة. (إ.ب.أ)

صدر حديثاً

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

قضايا إسرائيلية «٨٠»

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرورة تطور العلاقات

حول يسارية «اليسار الصهيوني»: ميرتس نموذجاً

كتب نهاد أبو غوش:

معضلات ميرتس: التردد في خوض معارك مبدئية، والقبول بتحالفات غريبة.

حظي حزب ميرتس اليساري الإسرائيلي بنصيب وافر من الجدل والنقاش مؤخرا في الصحافة، وفي أوساط النخب والمثقفين الإسرائيليين، ولم يكن مبعث ذلك وقوع تطورات دراماتيكية في برامج الحزب أو تكوينه القيادي، وإنما ببساطة لأنه بات مهددا بالفشل في اجتياز نسبة الحسم (٣,٢٥ في المئة) في الانتخابات القريبة، وبالتالي الاختفاء نهائيا من المشهد السياسي الإسرائيلي، بعدما شهد تراجعا مطّردا على امتداد العقود الثلاثة الماضية، على غرار ما جرى مع حليفه التاريخي، حزب العمل.

وهكذا انطلقت دعوات حارة للجمهور من أجل إنقاذ حزب ميرتس من الغرق والتلاشي، تارة من أفراد حريصين على هذا الحزب الذي ظل الممثل الأبرز لليسار الصهيوني الإسرائيلي في مراحل المد اليميني الجارف، وأحيانا من هيئات ومؤسسات كما فعلت هيئة تحرير جريدة «هآرتس» في افتتاحيتها يوم الثاني عشر من آذار الجاري. وفي المقابل برزت أصوات مناقضة، لا تبدي أسفا كبيرا على مصير ميرتس، بل ترى أن غيابه ضرورة لا بد منها لولادة يسار إسرائيلي جديد.

اللافت أن هذا الاهتمام الكبير بمصير ميرتس لا يعود إلى أهمية الحزب، وإنما لأن الاستطلاعات تظهره مترنحا ويراوح حول نسبة الحسم، فمرة يجتازها وأخرى يخفق في عبورها، وما يمكن أن يسببه بقاء الحزب أو اختفاؤه من تأثير على القضية المركزية التي ستحسمها انتخابات الثالث والعشرين من آذار ٢٠٢١، وهي من الذي سينجح في بناء ائتلاف يزيد عن ٦١ نائبا، هل هو معسكر بنيامين نتنياهو ومؤيدوه، أم معسكر المعارضين لاستمرار حكم رئيس الحكومة المتهم بالفساد. ولا يخفى أن نجاح ميرتس في اجتياز نسبة الحسم سيجند أربعة مقاعد على الأقل لصالح المعارضين، بينما فشله يعني أن القوة الانتخابية لمؤيديه سوف تتبدد، وستستفيد من ضياعها الأحزاب الكبيرة، ما يعني منح نتنياهو المقعدين اللذين يستميت في الحصول عليهما.

في معايير يسارية الحزب

يعرض حزب ميرتس على صفحته الإلكترونية مجموعة من الخطوط العريضة والمبادىء التي هي أقرب للدعاية الانتخابية، منها للبرنامج الذي يفصح عن الهوية الفكرية والاجتماعية للحزب، من هذه الشعارات واحد يقول «ميرتس هو اليسار»، ما يستدعي فحصا معياريا ليسارية هذا الحزب في ضوء ثلاثة معايير معروفة عالميا هي: موقفه من الصراعات الطبقية والاجتماعية ومدى تمثيله لمصالح الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة، وموقفه من التغيير والتجديد وعلاقة الدين بالدولة وحقوق الإنسان والحريات العامة والحقوق المدنية بشكل عام، وموقفه من الصراعات الوطنية والقومية، وفي حالتنا الملموسة موقفه من القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

تأسس حزب ميرتس في آذار ١٩٩٢ نتيجة اتحاد ثلاث مجموعات على يسار الخريطة السياسية الإسرائيلية، هي حركة حقوق المواطن «راتس» بقيادة شولاميت ألوني، وما تبقى من حزب «مبام» التاريخي برئاسة يائير تسبان، وجناح من حركة التغيير (شينوي) برئاسة أمنون روبنشتاين. وفي العام نفسه حقق الحزب أعلى حجم تمثيل له في الكنيست بحصوله على ١٢ مقعدا، دخل فيها شريكا قويا لحزب العمل برئاسة إسحق رابين في ذلك الوقت، وهي الحكومة التي أبرمت اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية.

في الدورات اللاحقة تراجعت قوة الحزب بشكل تدريجي وشهد بعض الصراعات الداخلية، لكن الصراع الأهم كان بين حقيقة كون الحزب صهيونيا يرى أن قيام دولة إسرائيل تجسيد لحق تقرير المصير «للشعب اليهودي»، وبين دعايته المعلنة عن تأييده للسلام وإنهاء الاحتلال، من دون أن يصل هذا التأييد إلى الإقرار بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، كما يؤكد الزميل برهوم جرايسي في تدوينة له، ومن دون أن يقر بالطبع بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، لا بل مع إقراره ببقاء الكتل الاستيطانية الرئيسية، مع أنه قام بتسمية ذلك بتبادل الأراضي.

ويعرض جرايسي، في نشرة خاصة أصدرها مركز «مدار» في شباط ٢٠٢١ عن برامج الأحزاب الإسرائيلية المشاركة في الانتخابات المقبلة، ومنشورة على الموقع الإلكتروني للمركز، ما ورد في برنامج حزب ميرتس حيث يؤكد الحزب على صهيونيته، ويتحدث عن حق تقرير المصير للشعب اليهودي، ويلفت إلى أن العبارة الواردة عن التساوي في الحقوق يقصد بها الحقوق المدنية في داخل إسرائيل، لأنها مقتبسة من وثيقة الاستقلال الإسرائيلية. ويقتبس جرايسي «إسرائيل هي الوطن القومي للشعب اليهودي، الدولة التي فيها يطبق الشعب اليهودي حقه بتقرير المصير الجماعي»، وكذلك «الدولة تابعة بشكل متساو لكل مواطنيها، ويستحق كل مواطنيها مكانة متساوية دون تمييز على خلفية دينية وقومية وميول جنسية، وهوية جندرية، وكل ميزة أخرى»، ويواصل ميرتس التأكيد على منطلقاته باكثر من صيغة فيقول «إن حق الشعب اليهودي بوطن قومي، وحق كل مواطني إسرائيل بشراكة كاملة في السيادة على دولتهم، لا تناقض بينهما».

مواقف من الصراع الاجتماعي والطبقي

يسارية ميرتس لا تتبدى أيضا بوضوح في قضايا الصراع الاجتماعي والطبقي، والموقف من الخصخصة وانفلات اليمين الشعبوي الإسرائيلي في سياساته الاقتصادية المحابية لكبار رجال الأعمال، والتي أوجدت فوارق هائلة في مستويات الدخل، وتراجعت عن السياسات الاقتصادية الاجتماعية ذات المظهر الاشتراكي الديمقراطي لحكومات حزب العمل. ويمكن القول إن المعارك الاجتماعية والاقتصادية تبنتها حراكات مستقلة، بل إن بعض المعارك الاقتصادية دفاعا عن حقوق الفئات المحدودة الدخل، تبنتها حركات يمينية، كحزب «كولانو» في قضية الاتصالات. أما الحقوق المعيشية للفئات الفقيرة فقد تركت نهبا للأحزاب الدينية المتزمتة التي اعتادت دعم الحكومات القائمة مقابل رشى وامتيازات تستخدمها في تنفيع جمهورها الانتخابي المغلق.

أبرز فعاليات ومواقف ميرتس اليسارية تبرز في قضايا الحقوق المدنية والحريات الفردية والعامة وبشكل خاص الموقف من المساواة في حقوق المواطنة، وحرية التعبير، وحقوق المثليين، والموقف الرافض لأي شكل من أشكال التمييز، ومعارضة نفوذ الأحزاب الدينية والإكراه الذي تمارسه هذه الأحزاب والذي يتم عادة بالتواطؤ مع حزب السلطة. ولكن حتى في هذا الجانب المدني العلماني، يمكن القول إن ميرتس لم يمض في صراعه ونضاله حتى نهاية الشوط، وترك الساحة مفتوحة لأحزاب وحركات يمينية مثل حزب «يوجد مستقبل»، وحتى لأحزاب شوفينية عنصرية مثل حزب «يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)»، وكلا الحزبين الأخيرين بنى لنفسه قاعدة شعبية مهمة استنادا لمواقفه المدافعة عن الطابع العلماني في مواجهة الأحزاب الدينية ونفوذها.

تحالفات غير يسارية

لا تقتصر معضلة حزب ميرتس على تردده في خوض معاركه المبدئية كما ينبغي لحزب يساري أن يفعل، بل ينسحب ذلك على تحالفاته الغريبة مع خصوم سياسيين وأيديولوجيين، ومواقف أكثر غرابة. ففي موضوع تحالفاته كان الدافع الأهم وراءها المصلحة الانتخابية كما جرى في انتخابات الكنيست الثالثة والعشرين، التي جرت في الثاني من آذار ٢٠٢٠، والتي تحالف حزب ميرتس فيها مع حزب «إسرائيل ديمقراطية» برئاسة إيهود باراك المتهم بارتكاب جرائم حرب، وحزب العمل برئاسة عمير بيرتس الذي سارع للانضمام لحكومة نتنياهو، وحركة غيشر برئاسة أورلي ليفي- أبكسيس خريجة مدرسة الليكود، و«إسرائيل بيتنا» لاحقا، وإحدى المبادرات لقانون القومية العنصري.

وسبق للحزب أن انخرط في تكتل عريض آخر في العام ٢٠٠٣، حين تشكلت كتلة «ياحد» في محاولة لتوحيد وتجميع كتل اليسار، بمشاركة حزب «شاحر» برئاسة يوسي بيلين الخارج من حزب العمل، ورومان برونفمان ممثل حركة الخيار الديمقراطي المنشقة عن حزب «يسرائيل بعلياه» للمهاجرين من دول الاتحاد السوفييتي السابق، لكن هذه التجربة لم تكتب لها النجاح، وعاد حزب ميرتس بعدها كما كان، يصارع من أجل البقاء.

وعن مواقف الحزب الغريبة أو المناقضة ليساريته، يكفي التذكير بموقف ممثله في الكنيست الجنرال يائير غولان الذي أبدى استعداده لتأييد مخطط الضم إذا كان ذلك سيؤدي للانفصال عن الفلسطينيين، وهو موقف منسجم مع مواقف كثيرة مشابهة لقضايا حساسة في الصراع ظل حزب ميرتس فيها حريصا على الانسجام مع «الإجماع الصهيوني».

التمسك بصهيونية الحزب

في فصل مخصص لحزب ميرتس وأزماته، يعرضه أنطوان شلحت عبر تقرير «مدار» الاستراتيجي للعام ٢٠١٨، يتطرق إلى الصراعات الداخلية والخلافات الحادة بين رئيسة الحزب السابقة زهافا غالئون، وخصمها ومنافسها إيلان غيلئون آنذاك (٢٠١٧)، حيث يحاول هذا الأخير المنحدر من حزب «مبام»، التركيز على القضايا الطبقية والاجتماعية، والهموم المعيشية المباشرة للإسرائيلي العادي، ويأخذ على رئيسة الحزب زهافا غالئون أنها تفضل الفلسطينيين واللقاءات مع الرئيس أبو مازن على اهتمامها بشؤون بلدها وناسها، بينما ترفض غالئون أية محاولة لإعادة إنتاج «مبام» بجعل ميرتس أكثر اشتراكية واكثر انغلاقا بحسب رأيها، وتقول «مصوتو مبام ماتوا واختفوا، ولا يمكن العثور عليهم إلا في المقابر!». وتقول صراحة «أنا أريد ميرتس الذي يتحدث عن إنهاء الاحتلال، عن مكانة العلمانيين وحقوق الإنسان».

وتنفي غالئون بشدة، وباشمئزاز، كما ورد في تقرير مدار المشار إليه أعلاه، الادعاء بأن ميرتس أسقط الصهيونية من برنامجه، وتؤكد «ميرتس حزب صهيوني، حزب إسرائيلي فيه يهود وعرب، ولن يتخلى عن ذلك أبدا».

دعوات لإنقاذ ميرتس

في فترة مبكرة من السباق الانتخابي الحالي، كانت الاستطلاعات تعطي ميرتس مكانا مستقرا ومريحا فوق نسبة الحسم، مستفيدا من انحسار قوة حزب العمل، ومن خيبة جمهور اليسار من سلوك قادة حزب «أزرق أبيض» وبخاصة التحاق زعيميه بيني غانتس وغابي أشكنازي بحكومة نتنياهو. لكن هذا المكان تضعضع مع اشتداد التنافس وبروز أحزاب وتشكيلات جديدة، والأهم نهوض حزب العمل مجددا من تحت رماد الاندثار، وعودته لاستعادة مكانته على يسار الخريطة السياسية الإسرائيلية بعد انتخاب ميراف ميخائيلي لرئاسته، وهي التي أظهرت قدرا معقولا من التماسك والصمود في رفض الالتحاق الذيلي بحكومة نتنياهو كما فعل رئيس الحزب السابق عمير بيرتس، والنائب إيتسيك شموئيلي، ومن الواضح أن استعادة حزب العمل برئاسة ميخائيلي لبعض قواعده وجمهوره جاء حصرا على حساب ميرتس.

تطلق إيريس ليعال في مقال لها بعنوان «نعم أنقذوا ميرتس» في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢١/٣/٧ نداء يشبه نداءات اليائسين لإنقاذ ميرتس، فتخاطب الفئة التي تعتقد أنها تراجعت عن تأييد الحزب بسبب الملل، وتقول «ارحمونا وأنقذوا الحزب فقط هذه المرة»، والكاتبة تقر أن حزبها المفضل بات يثير الملل حتى لدى نفسه لدرجة العجز، وهو شبيه بحزب «أغودات يسرائيل» من حيث أنه أشكنازي وقطاعي ومغلق، وتسجل على الحزب خطيئته الكبرى بترشيح الجنرال يائير غولان، الذي تصفه كمكرهة انتخابية، على لوائحه في الانتخابات الأخيرة وهو الذي لا يرى العالم إلا من فوهة اليساري روغل ألفر يجادل بأن أربعة مقاعد لميرتس لن تفيد في شيء، ويخوض هذا الكاتب نقاشا أشبه بالعراك مع رئيسة ميرتس السابقة زهافا غالئون، ويقول إن إسقاط نتنياهو واستبداله بسياسي مستقيم ورجل دولة يحترم القانون (يقصد جدعون ساعر) أفضل من حصول ميرتس على المقاعد الأربعة، ويصف ميرتس في مقاله في «هآرتس» في الأول من آذار بأنه حزب اليأس، عاجز تماما من ناحية برلمانية، ومحاصر في غيتو سياسي، وغير قادر على تخيل نفسه في السلطة. وكانت غالئون قد اتهمت ألفر بأنه يغلب التكتيك على المبادئ والقضايا الإستراتيجية، وأن شيئا لن يتغير في حال الإطاحة بنتنياهو وإحلال سياسي يميني أكثر تطرفا مكانه.

ويجدد ألفر حملته هذه في مقالة له في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢١/٣/٨ حملت عنوانا مثيرا هو «يجب التخلي عن ميرتس بدون مشاعر»، مجددا قوله إن المهمة المركزية أمام اليساريين الآن هي إسقاط نتنياهو.

حين يكون اليسار مرادفا للخيانة

يلخص شلومو أفينيري أزمة اليسار الصهيوني بأنه يخوض صراعات على جبهتين، جبهة الصراع مع اليمين الذي يدعي أن هذا اليسار غير صهيوني، وجبهة الصراع مع ما أسماه اليسار المتطرف، الذي يهاجم اليسار الصهيوني لكونه صهيونيا وليس يساريا. ويشير أفينيري في مقالته في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢١/٣/٥ إلى أن التحريض اليميني على اليسار تصاعد في العقود الأخيرة، إلى درجة وصف استعدادات اليسار بتقديم «تنازلات» للفلسطينيين بأنها خيانة، وقد بلغ هذا التحريض ذروته باغتيال رابين، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل إلى درجة نزع شرعية اليسار، وتحوّل مفهوم اليسار إلى كلمة ازدراء، إلى درجة بات معها بعض المحسوبين على اليسار يخشون من هذه الصفة، وكأنها مرض معد أو مرادف للخيانة.

ولا يفوت أفينيري أن يذكّر بأن اليسار حقق معظم إنجازات الحركة الصهيونية، السياسية والعسكرية والاقتصادية، في إنشاء دولة إسرائيل، ويقول بشكل قاطع انه ليس لليمين الإسرائيلي أية مساهمة مساوية أو مشابهة لما فعله اليسار الصهيوني.

وفي نفس اليوم يعرض أمنون هراري في مقاله المعادلة الصعبة والمعقدة، والتي تجعل من مصير ميرتس مؤشرا لمصير الانتخابات برمتها، فإذا اجتاز الحزب نسبة الحسم أو انسحب قبل الانتخابات فإنه سيحرم الليكود ونتنياهو من الوصول لأكثر من ٦٠ مقعدا، وإذا خاض الانتخابات وخسر فإنه سيحرق عشرات آلاف الأصوات اليسارية، ويمنح واحدا على الأقل من المقاعد المهدورة لكتلة نتنياهو.

وترمي هيئة تحرير صحيفة «هآرتس» بثقلها لإنقاذ حزب ميرتس، فتكتب قبل الانتخابات بنحو عشرة أيام، وتقول إن لبقاء ميرتس أهمية تاريخية في المشهد البرلماني الإسرائيلي، وتخص بالذكر الموقف من الاحتلال الإسرائيلي، وعددا من المواقف كالموقف من المحكمة الجنائية الدولية، التي لا يمكن لأطراف الوسط واليسار الأخرى مثل «يوجد مستقبل» وحزب العمل، اتخاذ مواقف صريحة وجريئة منها كما يفعل قادة ميرتس، بينما ردد يائير لبيد وميخائيلي مواقف بنيامين نتنياهو تجاه نية المحكمة الجنائية التحقيق في شبهات ارتكاب جرائم حرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يسار يحتضر

وبعيدا عن حسابات الانتخابات المتغيرة والمتقلبة، يضع الكاتب والباحث الإسرائيلي شلومو ساند الأمور في نصابها وسياقها التاريخي والعلمي، فيرى صاحب «اختراع الشعب اليهودي» و«اختراع أرض إسرائيل» في مقالة له في «هآرتس» بتاريخ ٢٠٢١/٣/١٢ بأن اليسار الإسرائيلي لم يكن يوما ديمقراطيا، ولم يعتبر دولة إسرائيل إطارا سياسيا لخدمة جميع سكانها بشكل متساو، وهذا اليسار فضل عدم الفصل بين الدين والدولة، واعتبر أن دولة إسرائيل هي ملك لجميع يهود العالم، مذكرا بأن قادة هذا اليسار واصلوا تطبيق الحكم العسكري كآلية عنصرية للتعامل مع المواطنين العرب الباقين في البلاد، كما أن هذا اليسار صوّت بالإجماع مع ضم القدس الشرقية المحتلة، وحرمان سكانها العرب من الحقوق المتساوية مع اليهود. ويخلص ساند إلى أن اليسار الصهيوني أنهى دوره وبدأ يحتضر، ومن الواضح أنه تعمد ألا يميز بين حزبي العمل وميرتس ليشمل الطرفين بحكمه، وهذا اليسار سوف يخلي مكانه ليسار جديد، لا يكتفي فقط بدمج النسوية، والبيئية، والليبرالية التعددية، ولكنه لا ينسى للحظة القمع الطبقي وسحق الآخر القومي.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

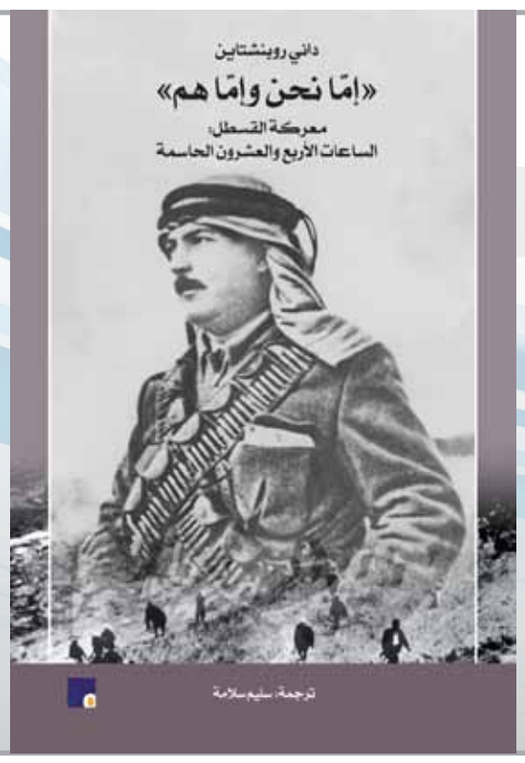

الشرطة الإسرائيلية: وصول «جائر» للمعلومات الشخصية الالكترونية للمدنيين.

دعوى قضائيّة ضد استخدام الشرطة الإسرائيلية نظاماً محوسباً للتجسس على المواطنين!

كتب هشام نفاع:

قدمت منظمة «الحركة من أجل جودة الحكم» في إسرائيل التماساً بشأن حرية المعلومات للمحكمة المركزية في القدس، كي تصدر أمراً للشرطة يلزمها بتقديم معلومات بشأن «نظام توجيه بيانات التصفح في شبكة الإنترنت»، والذي تفعّله الشرطة على المنشورات المختلفة لتجمع من خلاله معلومات عن المواطنين الذين يتصفحون الإنترنت. وهو الأمر الذي رفضته الشرطة تماماً.

تقول المنظّمة إنها تقدمت بالدعوى القضائية بعد أن طالبت الشرطة شركات تزويد خدمة الإنترنت بتضمين أنظمتها آلية (نظام) خاصة تسمح للشرطة بمراقبة نشاط متصفحي مواقع معينة. وتؤكّد أنه مطلب يجسد قلقاً عميقاً من احتمالات انتهاك الحق الدستوري للمواطنين في الخصوصية. وأشارت إلى أن «حقيقة رفض سلطة عامة مثل الشرطة تقديم معلومات تتعلق بانتهاك حقوق الفرد والحق الدستوري في الخصوصية لمواطني دولة إسرائيل، هي مسألة خطيرة للغاية». منعاً لاستخدام ذرائع معهودة، شدّدت المنظمة على أن المستندات المطلوبة ليست معلومات يمكن أن يؤدي الكشف عنها إلى تعطيل الأداء السليم للشرطة أو قدرتها على أداء وظيفتها. وليست معلومات حول ممارسات وإجراءات سلطة عامة تشارك في إنفاذ القانون قد يؤدي الإفصاح عنها إلى إلحاق ضرر بإجراءات الإنفاذ أو التدقيق أو التحقيق.

المنظمة توجهت في العاشر من كانون الثاني ٢٠٢١ إلى القائم بأعمال مفتّش الشرطة وقائد لواء المنطقة الوسطى لاستيضاح ظاهرة تصوير الشرطة المواطنين المشاركين في مظاهرات. وردا على طلب حرية المعلومات الذي قدمته الحركة، أفادت الشرطة أنه تم إلغاء الأمر الخاص الذي ينظم موضوع التصوير ويحد من الاحتفاظ بالفيديوهات التي تم التقاطها أثناء مظاهرة لمدة تتجاوز الـ ٣٠ يوما. معنى ذلك هو انعدام إجراءات منظمة لهذه المسألة الحساسة. لو أضيف لهذا حقيقة وجود تقنية لتحديد ملامح الوجه، فإن الأمر يثير القلق من أن الشرطة تلاحق المواطنين الذين يشاركون في المظاهرات. وأكدت الحركة للمسؤولين في الشرطة على أن الحق في التظاهر هو أحد التجليات الأكثر أهمية لمبدأ حرية التعبير وأن دور الشرطة هو حماية أمن وخصوصية المواطنين، وليس استخدام آليات المراقبة لتخويف المواطنين من جهاز إنفاذ القانون.

نشاط مراقبة الإنترنت يجب أن يستند إلى صلاحية صريحة في القانون

تم الكشف أن الشرطة تراقب نشاط مستخدمي شبكة الإنترنت في أواسط كانون الأول الماضي في صحيفة «هآرتس». إذ أشارت المعلومات والوثائق التي حصلت عليها الصحيفة إلى أن الشرطة تطالب شركات تزويد خدمة الهاتف الخليوي والإنترنت «بتحويل حركة بعض المستخدمين على الشبكة أو الكمبيوتر أو الهاتف، إلى نظام يخضع لسيطرة الشرطة ويسمح لهم بمراقبة أنشطتهم».

واتضح أن الشرطة تستخدم تلك الأداة ليس فقط لمراقبة نشاط أشخاص معينين عبر الإنترنت تشتبه بهم، بل أيضاً لمراقبة بعض المواقع والعناوين وفي مثل هذه الحالات تراقب نشاط أي شخص يتصفح تلك المواقع. علاوة على ذلك، لا يسمح النظام بالمراقبة الدقيقة لجميع المتصفحين الذين يزورون موقعاً معيناً فحسب، بل يسمح لها أيضاً بالتلاعب بالموقع ومحتوياته بحيث يتلقى متصفحو الموقع محتوى لم يظهر أصلاً على الموقع أو محتوى تم تحريفه من قبل الشرطة.

حين توجهت الصحيفة إلى الشرطة رفضت هذه الرد على الأسئلة لكنها لم تنف وجود النظام. واكتفى ناطق باسم الشرطة بالادعاء أن «شرطة إسرائيل تتصرف وفق الصلاحيات التي يمنحها لها القانون وتستخدم الوسائل التي يسمح بها فقط».

القانون المقصود هو «قانون بيانات الاتصال» الذي يُلزم الشرطة بتلقي أمر من قاضٍ في المحكمة لغرض الحصول على البيانات، لكن مع ذلك، يوفر القانون للسلطات قدراً كبيراً من المرونة وإمكانية التهرب من المراجعة القضائية، خصوصاً فيما يسمى حالات الطوارئ. أي أنه حتى لو كانت الشرطة تعمل في حدود القانون، فالأمر يثير مخاوف بسبب نطاق المراقبة وحقيقة أنها تتم من دون رقابة قضائية أو عامة. مثلا، قالت «جمعية الإنترنت الإسرائيلية» إن نشاط مراقبة الإنترنت يجب أن يستند إلى صلاحية صريحة في القانون، وأن يكون خاضعاً للمساءلة العامة وليس من المفترض أن يعمل في الظلام. وتضيف: حقيقة أنه ليس لدى الجمهور في إسرائيل فكرة عن هذه الآليات التي بحيازة الشرطة، فالأمر يثير قلقاً شديداً.

انتهاك كبير وواسع النطاق للحق في الخصوصية والحق في التعبير

من يطّلع على موقع شرطة إسرائيل الرسمي على الإنترنت، وتحديداً على تلك الفئة المعنونة بـ«أسئلة شائعة»، سيأخذ انطباعاً أنه يصعب العثور في البلاد وربما في الإقليم على إجراء أكثر سهولة وسلاسة من إجراء الحصول على أية معلومات من الشرطة يريدها مواطن أو أية جهة مدنيّة. فتحت بند «قانون حرية المعلومات» جاء (حرفياً يشمل الأخطاء) أن «القانون الذي دخل حيز التنفيذ في أيار ١٩٩٩، يمنح الحق لكل مواطن إسرائيلي بتلقي معلومات من سلطة عمومية، وفق تعليمات القانون. القانون يمنح مواطني دولة إسرائيل الحق بتلقي معلومات من الشرطة حول نشاطاتها، معطيات إحصائية وأخرى. مقدم طلب المعلومات له أن يقدم أي طلب كان لهذا النوع من المعلومات، دون الحاجة للتعليل، والموصى على حرية المعلومات ملزم بالرد وفق التعليمات المحددة في القانون».

وهي تورد أمثلة بأسلوب السؤال والجواب، فتكتب: «سؤال: أنا معني بتلقي معلومات من الشرطة حول نشاطاتها، معطيات إحصائية وأخرى؟ الإجابة: الشخص الذي يطلب المعلومات له أن يقدم أي طلب كان حول هذا النوع من المعلومات، دون الحاجة لتعليل، والموصى على حرية المعلومات ملزم بالرد وفق التعليمات المحددة في القانون. استلام المواد منوط بدفع فاتورة. إذا أردت تلقي أي معلومات من شرطة إسرائيل، نوصيك بدخول موقع الشرطة وإذا لم تنل مبتغاك، يمكنك التوجه خطيا، دون حاجة لتعليل طلبك، إلى: المسؤول على حرية المعلومات، شرطة إسرائيل المقر الرئيسي».

لكن الواقع يبدو أكثر تعقيداً كما يتضح. وها هي منظمة كبيرة ومتخصصة مثل «الحركة من أجل جودة الحكم»، تواجّه بالرفض حين تطلب معلومات حول نظام تعقّب متصفحين على الإنترنت. كذلك: ملحق صحيفة «هآرتس» المخصّص لشؤون الإنترنت كتب أن الشرطة قامت في السنوات الأخيرة بالتجسس على تصرفات بعض متصفحي الشبكة، من خلال نظام يراقب كل حركة مرورهم، أو من خلال مراقبة جميع زوار مواقع معينة. هذه المعلومات أكدتها مصادر تقنيّة وموقع «سايبر سايبر». ويجري ذلك كما أسلفت بالطريقة التالية: تطلب الشرطة من مزودي الإنترنت والهواتف المحمولة أن يدمجوا في خوادمهم نظاماً تتحكم فيه الشرطة وينقل لها بيانات نشاط المتصفحين دون علمهم. وحين طرح الصحافي أسئلة على الشرطة لم تردّ عينياً، لكنها لم تنف وجود ذلك النظام.

يبدو أن الشرطة تستخدم القانون أساساً لملاحقة متظاهرين وناشطين

تقنياً، يتم تفعيل النظام في سيناريوين. الأول، حين تشتبه الشرطة في شخص معين يتم تمرير كل نشاط تصفحه على الإنترنت من خلال نظامها، دون علمه بذلك. في السيناريو الثاني، حين تريد الشرطة معرفة من يتصفح موقعاً معيناً أو عنوان المتصفح المشفّر على الشبكة، فإنها تحوّل كل حركة المرور إلى تلك المواقع من خلال نظامها. وقال أحد الخبراء للصحيفة: «القدرة على مراقبة حركة المرور على المواقع تختلف اختلافا جوهريا عن التنصّت على شخص واحد. فهذا انتهاك كبير وواسع النطاق». باحث في مجال أمن السايبر قال: «قد يسمح هذا النظام في الواقع بمراقبة دقيقة لكل مواطن ومقيم في إسرائيل. الأمر لا يتوقف عند هذا الحد، لأن الآلية مصممة بحيث يمكن تتبع النوايا، وليس فقط الأشخاص. على سبيل المثال، سيتم تمييز أي شخص يزور موقع احتجاج ضد رئيس الحكومة، ولا يمكن للشرطة فقط حظر الموقع ولكن أيضاً تشويهه بحيث يحصل الزائر على محتوى بخلاف ما ظهر فيه في الأصل».

لا تكمن بذرة المشكلة في الحاصل اليوم. وهي لا تنحصر في سلوك الشرطة، بل في سياسة الدولة وموقفها المبدئي من مبدأ الخصوصية ومبدأ حرية المعلومات للمواطنين. ففي كانون الأول ٢٠٠٧، أقرّ الكنيست ما سُمي «تعديل الإجراءات الجنائية»، والذي سمح للشرطة بالحصول على تفاصيل مثل مواقع الهواتف المحمولة واتصالات الإنترنت للمواطنين من شركات الاتصالات. هذا التعديل مرّ بأغلبية ٣٥ نائباً مؤيداً مقابل ٥ نوّاب معارضين. حدّد القانون ثلاث طرق يمكن للشرطة من خلالها الحصول على البيانات: الأولى، من خلال أمرٍ يصدره قاضٍ في المحكمة، والثانية، في الحالات العاجلة مباشرة بواسطة ضابط برتبة نائب مقدم، والثالثة، في حالات الطوارئ، من خلال قاعدة بيانات يتم نقلها مباشرة من مزوّدي خدمة الهواتف والإنترنت إلى الشرطة. كان بين مؤيّدي القانون رئيس دولة إسرائيل الحالي رؤوفين ريفلين، والنائبة السابقة عن حزب العمل والصحافية شيلي يحيموفيتش! أما من تولى في حينه وزارة الأمن الداخلي، رئيس جهاز «الشاباك» السابق، آفي ديختر، فقارن بين ما يتيحه هذا القانون للشرطة وبين ما يُتاح لجهازه السابق، وقال: «إن ملاحقة الإرهابيين مثل ملاحقة المجرمين. ومثلما يمتلك جهاز الأمن العام هذه الأداة التي ساعدت في ملاحقة إرهابيين، فإن لدى الشرطة الآن أداة فعالة ومتقدمة من شأنها تعزيز معلوماتهم الاستخبارية في كل ملاحقة للمجرمين وعائلات الجريمة والجرائم الخطيرة».

مما يبدو اليوم، فإن الشرطة تستخدم القانون أساساً لملاحقة متظاهرين وناشطين. لا توجد أية معلومات عن استخدام القانون، بما يتيحه في الحالات المسماة «طارئة»، ضد منظمات الإجرام في المجتمع العربي مثلا. ومنذ إقراره قبل ١٤ عاماً تفشت الجريمة المنظمة وتزايد عدد القتلى والجرحى وضحايا الترهيب بحجم هائل.

«قانون الأخ الأكبر» حظي عملياً بدعم المحكمة العليا أيضاً!

عارضت جمعية حقوق المواطن هذا القانون الذي أطلق عليه اسم «قانون الأخ الأكبر»، في إشارة إلى شخصية الحاكم الغامض للدولة الدكتاتورية، في رواية الكاتب البريطاني جورج أورويل «١٩٨٤»، وبات يستعمل كمرادف للتعسف في استعمال السلطة الحكومية وخصوصا في احترام الحريات المدنية. «الجمعية» توجهت في تلك الفترة إلى المحكمة العليا وكتبت أن القانون في نصه الحالي يمنح للشرطة ولسلطات التحقيق الأخرى حرية الحصول على معلومات شخصية من شركات الاتصالات ومزودي الإنترنت، كالمراسلات عبر البريد الإلكتروني، معطيات حول المواقع التي نقوم بتصفحها ومعلومات من الهاتف النقال. وهو يوفر للشرطة ولسلطات التحقيق في إسرائيل حرية وسهولة الحصول على معلومات من شركات الهواتف النقالة ومن مزودي الإنترنت. معلومات شخصية عن كل إنسان – معلومات عن مكان تواجده الجغرافي، أسماء الناس أو المؤسسات التي يقوم بالاتصال معها، مواقع إنترنت يقوم بتصفحها، أشخاص يقوم بالتراسل معهم عبر البريد الإلكتروني وما إلى ذلك. بموجب القانون يكفي وجود «حاجة استخباراتية عامة» لدى الشرطة، لتبرير الاعتداء على خصوصية الفرد والنبش في حياته الخاصة والحصول على معلومات شخصية. الالتماس طالب بتقليص الصلاحية الممنوحة للشرطة وسلطات التحقيق بموجب هذا القانون وذلك بالاعتماد على المكانة الدستورية للحق في الخصوصية.

وشدّد على أن القانون في شكله الحالي جارف ويسهّل على الشرطة عملية الحصول على أية معلومات شخصية عن كل فرد منا. فالمخالفات التي تسمح بتنفيذ تحقيق يعتدي على خصوصية الأفراد قد تكون مخالفات بسيطة نسبيا تقل عقوبتها عن ٣ سنوات سجن، مثل، التسبب «بإزعاج الجمهور». أي أن التسبب بالضجة أو حيازة كلب دون ترخيص، هو أمر كاف لمنح الشرطة الحق في الحصول على معلومات خاصة من شركات الاتصالات حول هذا الشخص. لذلك طالب الملتمسون بأن يقلص القانون إمكانيات الاعتداء على خصوصية الفرد ويحددها لحالة وجود شكوك عينية لارتكاب مخالفات خطيرة، وأن يحفظ الخصوصية المهنية للأطباء والصحافيين والمحامين وغيرهم وأن يمنع حصول الشرطة على يد حرة لأرقام الهواتف الخاصة.

بعد سنوات على ذلك، تحديداً في أيار ٢٠١٢، سعت وزارة العدل إلى توسيع صلاحيات جمع المعلومات قبل أن تبت المحكمة العليا بخصوص الالتماس المقدّم ضد ذلك. وقالت جمعية حقوق المواطن: تبين في نقاشات الكنيست خلال السنوات الأخيرة أن الشرطة تقوم بجمع معلومات شخصية، أكثر بكثير مما يسمح لها القانون. من الممكن تخيل حجم الفوضى التي قد تنجم عند السماح لجهات أخرى بجمع معلومات شخصية على حساب حقنا في الخصوصية، تشمل معلومات عن أماكن تواجدنا، أسماء الأشخاص أو المؤسسات التي قمنا بالاتصال بها من هاتفنا، أسماء مواقع الإنترنت التي تصفحناها، الأشخاص الذين راسلناهم بالبريد الإلكتروني وغير ذلك.

تبين أيضاً في نقاشات الكنيست أن أجهزة التحقيق تتصرف خلافاً للقانون ولا تصرح عن حجم انتهاكها لخصوصية الأفراد. خلال فترة زمنية قصيرة تصاعد بنسبة تفوق ٥٠٪ عدد حالات جمع المعلومات عن المحادثات الهاتفية، تصفح الإنترنت وغير ذلك، من دون أي رقابة قضائية. وليست هناك وسيلة لمعرفة كم عدد الأشخاص الذين انتهكت خصوصيتهم، ولا توجد أية وسيلة لدى المواطن ليعرف إن كانت الشرطة قد انتهكت خصوصيته أم لا. وقد أقرّ موظف إحدى شركات الهواتف الخليوية في إحدى جلسات اللجان البرلمانية أن جمع المعلومات الشخصية من قبل الشرطة دون وجود رقابة قضائية، أصبح أمراً اعتيادياً. في الشهر نفسه من العام نفسه، أيار ٢٠١٢، رفضت المحكمة العليا الالتماس ضد هذا القانون، لتنضم عملياً إلى سائر مؤسسات وأجهزة السلطة الإسرائيلية الضالعة بالانتهاك غير النسبي لخصوصية المواطنين.

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية